الثورة
www.althawranews.net
الأحد 2 ربيع ثاني 1435هـ 2 فبراير 2014م العدد 17972
Sunday : 2 Rabia Thane 1435 - 2 Fuburary 2014 - Jssue No. 17972

في حفل تأبين للفقيد السفير الأحول:

محبوب علي: الفقيد كان علماً بارزاً من أعلام اليمن ورمزاً لوحدة الأرض والإنسان

صنعاء / سبأ

نظمت وزارة الخارجية أمس بصنعاء حفل تأبين الفقيد السفير محمد علي محسن الأحول .

وفي الحفل أشار مستشار رئيس الجمهورية للشؤون الإعلامية محبوب علي إلى أن الفقيد الأحول كان علما بارزا من أعلام اليمن الأفذاذ الذين أفنوا جُل أعمارهم في مصلحة الوطن ، مبيناً أن الفقيد كان رمزا لوحدة الأرض والإنسان .

ولفت إلى المناقب والمآثر التي تركها الفقيد في مختلف المجالات والتي تمثل قيما عظيمة المعاني والدروس لكافة الأجيال اليمنية .

وأوضح المستشار أن الفقيد تميز بالأداء المتفرد بين أقرانه في تعزيز العلاقات وحسن الجوار مع الجارة والشقيقة الكبرى المملكة العربية السعودية حيث مثل اليمن تمثيلا يليق بمعانيها وحضورها ليس في دول مجلس التعاون بل وفي محيطها العربي والإقليمي والدولي كما كان للمغتربين اليمنيين عونا وسندا وموحدا لا مفرقا في الظروف الصعبة والاستثنائية التي مرت بها اليمن .

وأكد أهمية استلهام القيم والدروس البليغة للفقيد الراحل الذي آثر الوطن ومستقبله ووحدته دون أن يؤثر مصالحه الذاتية والشخصية واضعا اليمن نصب عينيه.

وقال " أمن الوطن أمانة في أعناقنا جميعا وإن مستقبله وازدهاره ورقيه ليست مسؤولية فرد واحد ولا حتى رئيس الجمهورية إنما مسؤوليتنا جميعا بلا استثناء".

من جانبه استعرض وزير الخارجية الدكتور ابوبكر القربي مراحل حياة الفقيد الأحول خلال مسيرته العلمية والعملية في مختلف المناصب التي أسندت إليه .

ونوه الوزير القربي بمناقب الفقيد وانجازاته وما تمتع به من سيرة حافلة في كافة المجالات الدبلوماسية والإدارية وإسهاماته السياسية في الحفاظ على الوحدة اليمنية .

وأشار إلى الإسهامات الكبيرة التي قدمها السفير الأحول للمغتربين اليمنيين في المملكة العربية السعودية من خلال تفعيل وتطوير العلاقات بين اليمن والسعودية إيمانا منه بأهمية تلك العلاقات لمستقبل البلدين وأمنهما واستقرارهما.

بدوره استعرض محافظ المحويت أحمد علي محسن الأحول في كلمته عن أسرة الفقيد المراحل العملية التعليمية التي مر بها الأحول وإسهاماته الوطنية في الدفاع عن اليمن في مختلف المجالات . مثمنا جهود القيادة السياسية ممثلة بالأخ الرئيس عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية وكل من ساند الفقيد خلال رحلته العلاجية.

كما ألقيت في حفل التأبين كلمات من قبل الاحزاب والتنظيمات السياسية ألقاها عارف الزوكا والجمعيات والمنظمات الجماهيرية ألقاها علي باخدر استعرض في مجملها مراحل حياة الفقيد ومناقبه في مختلف المجالات التي تقلدها.

وأشارت إلى أن الفقيد الأحول كان علماً بارزاً في التفاني والعمل والأخلاق النبيلة التي عرف بها خلال مسيرته العملية ..مشيرة إلى مواقفه وإسهاماته في الحفاظ على الوحدة اليمنية.

كما ألقيت كلمة عن السلك الدبلوماسي للسفراء المعتمدين في اليمن ألقاها السفير المصري أشرف عقل استعرض فيها أدواره المتميزة والفعالة في مختلف المجالات..مثمنا كافة الجهود التي بذلتها قيادة وزارة الخارجية في إنجاح حفل التأبين للفقيد الأحول .

وأكد وقوفهم إلى جانب اليمن وأمنه واستقراره وبناء الدولة المدنية الحديثة التي تلبي تطلعات اليمنيين والعبور إلى آفاق المستقبل المنشود .

تخلل الحفل قصيدتان شعريتان تناولتا مناقب الفقيد الأحول.

بحث مع القائمين بأعمال سفارات ألمانيا ولبنان وسوريا تعزيز التعاون العلمي

هشام شرف: تعديل مكونات مشروع تحسين التعليم العالي ودعم اضافي لمشروع تطوير القدرات

صنعاء/ سبأ

ناقش وزير التعليم العالي والبحث العلمي هشام شرف خلال لقائه أمس القائم بأعمال السفارة الألمانية بصنعاء مارك ارشور مجالات التعاون الثنائية بين البلدين الصديقين وخاصة في مجال التبادل العلمي والثقافي وسبل تطويرها.

وتطرق اللقاء لإشكالية تأخير الحصول على تأشيرة الدخول إلى الأراضي الألمانية للطلاب اليمنيين المرشحين للدراسة في ألمانيا والسبل الكفيلة لحل هذه الإشكالية، وبما يسهم في الدفع بعلاقات التعاون الثقافي والعلمي إلى آفاق أوسع، وإتاحة الفرصة لأكثر من 2000 طالب وطالبة من اليمنيين الذين يدرسون في الجامعات الألمانية الاستفادة من الخبرات الألمانية الرائدة في مختلف التخصصات العلمية والأكاديمية ونقلها إلى السوق اليمني للمساهمة في عملية البناء والتنمية.

وبحث الجانبان إمكانية تبادل الخبرات والمعرفة بين الوزارة والهيئة الألمانية للتبادل الأكاديمي " داد" والاستفادة من خبراتها الرائدة في المجال الأكاديمي والعلمي".

كما استعرض اللقاء إمكانية إيجاد الحلول والمعالجات اللازمة لإشكالية الضمانات المالية التي يفرضها الجانب الألماني على الطلاب الراغبين والمرشحين للدراسة في ألمانيا وإمكانية إعفاء الطلاب من هذه الضمانات .

إلى ذلك ناقش وزير التعليم العالي والبحث العلمي خلال لقائه القائم بأعمال السفارة اللبنانية بصنعاء هادي جبر إمكانية تفعيل وتجديد اتفاقية التعاون الثنائية الموقعة بين البلدين الشقيقين سابقاً في مجال التعليم العالي والبحث العلمي وسبل تطويرها.

وتطرق اللقاء المشاكل التي تواجه الطلاب اليمنيين في لبنان أثناء عبورهم وخروجهم من سوريا والمبتعثين على نفقة الحكومة اليمنية للدراسة في دمشق، والذين يملكون وثائق تؤكد أنهم طلاب يمنيون موفدون للدراسة في سوريا.

وتناول اللقاء إمكانية تقديم التسهيلات اللازمة لتمكين الطلاب اليمنيين من استخدام الأراضي اللبنانية كمحطة ترانزيت لمدة 48 ساعة بدلاً من 12 ساعة معتمدة حالياً مراعاة للظروف والأوضاع الراهنة التي تمر بها المنطقة، وتضمن رجوعهم ووصولهم إلى أرض الوطن بسلامة.

وأوضح وزير التعليم العالي في كلمته في حفل تخرج ثلاث دفعات من جامعة الناصر أمس أن هناك مشاكل كانت متراكمة من الأعوام السابقة وفي مقدمتها مشكلة طلاب الاستمرارية الذين تم اعتمادهم لمواصلة الدراسات العليا في الخارج والذي تجاوز عددهم 517 طالبا وطالبة .

وأشار إلى ان الوزارة مستمرة في تصحيح كافة الاختلالات أينما وجدت والارتقاء بمستوى الأداء وقال :" إننا ماضون في استكمال عملية التغيير والتطوير.

وأكد : لن يستطيع أحد كبح جماح مسيرة التغيير والتطوير التي تحركت إلى الأمام ولا يمكن ان تعود الى الوراء وعلى الجميع إدراك ان المسؤولية تكليف لا تشريف.. مشيداً في ختام كلمته بما شهدته جامعة الناصر من تطوير كبير وما تقوم به من إسهامات فاعلة في خدمة التطوير والتنمية.

دليل لمنهجية تخطيط القوى الصحية

عبدالخالق البحري

تعقد غدا (الاثنين) في صنعاء فعاليات ورشة العمل الخاصة بإعداد المسودة النهائية لدليل منهجية تخطيط القوى العاملة الصحية لموظفي مكاتب الشؤون الصحية والسكان بمحافظات (تعز، لحج، والمحويت) وبالتركيز على بعض المعنيين في مجال التخطيط للموارد البشرية في عدد من المديريات والمرافق الصحية..

وأوضح الدكتور جمال ثابت ناشر وكيل قطاع التخطيط و التنمية الصحية بوزارة الصحة العامة والسكان في تصريح لـ"الثورة" بأنه سيشارك في الورشة 14 كادرا من موظفي مكاتب الصحة من المحافظات المستهدفة وبعض المديريات والمرافق الصحية بهدف مناقشة وإعداد المسودة النهائية لدليل منهجية تخطيط القوى العاملة الصحية.

وأشار الأخ الوكيل إلى أن الورشة ستعقد برعاية أ.د احمد قاسم العنسي وزير الصحة العامة والسكان وينظمها مشروع دعم الموارد البشرية للصحة بوزارة الصحة والممول من الاتحاد الأوروبي بالتعاون مع شركة ايبوس المقدمة للخدمات الفنية لتنفيذ مشروع دعم الموارد البشرية بوزارة الصحة العامة والسكان.

اطلع على جهود المكافحة الميدانية للجراد في سهل تهامة:

مجور يشدد على نقل خلايا النحل إلى مناطق آمنة لحمايتها من التسمم بالمبيدات

حجة / سبأ

اطلع وزير الزراعة والري المهندس فريد مجور ومعه الممثل المقيم لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) في اليمن صلاح الحاج حسن، أمس على جهود وأعمال المسح والمكافحة الميدانية في مناطق التكاثر الشتوية للجراد الصحراوي بالمناطق الشمالية للسهل التهامي .

وحث الوزير مجور الفرق الميدانية التي تقوم بعملية المسح والمكافحة للجراد بأهمية تكثيف أعمال المكافحة للسيطرة على وضع الجراد في تلك المناطق خلال مراحل النمو الأولى للجراد حيث تكون عملية المكافحة في هذه الفترة مجدية وفاعلة.

واستمع الوزير والممثل المقيم للمنظمة في اليمن من الفرق الفنيين العاملين في الميدان الى المشاكل التي تواجه أعمال المكافحة للجراد خاصة المتعلقة بانتشار مربي النحل في مناطق يتواجد فيها الجراد بكثافة .

وشدد مجور على ضرورة تنفيذ أعمال الحملة والتنسيق مع المجالس المحلية بالمناطق التي تواجد فيها الجراد لرفع خلايا النحل ونقلها الى أماكن خالية من الجراد بعيدا عن مناطق الرش حفاظ على النحل كثروة اقتصادية هامة للبلاد .

ووجه المسؤولين في الإدارة العامة لوقاية النباتات والمركز الوطني لمكافحة الجراد الصحراوي بضرورة توفير كافة المستلزمات والمعدات اللازمة لمكافحة الجراد والسيطرة على فوران الجراد قبل تحوله الى أسراب طائرة ، وانتقالها الى مناطق التكاثر الصيفية في محافظات أبين ومارب وشبوة وحضرموت والجوف ومناطق المرتفعات والتي تشكل مصدرا رئيسيا لإمداد اليمن بمختلف أنواع الفاكهة والخضروات .

ووفقا لمدير المركز الوطني للجراد الصحراوي المهندس عادل الشيباني فإن الجراد الصحراوي عاد للظهور مرة أخرى في مناطق التكاثر الشتوية في السهل التهامي خاصة مناطق مديريات ميدي ، حيران ، عبس ، الزهرة ، حيث تنتشر هذه الحشرة بكثافة تقدر مابين 200 – 300 جرادة في المتر المربع الواحد ، وعلى مساحة تقدر بحوالي 250 ألف هكتار .

في اللقاء الموسع لفريق "رسل الحوار" بتعز:

مخرجات الحوار الوطني منجز تاريخي ويجب دعم تنفيذها

تعز/سلطان مغلس

أكد المشاركون في اللقاء الموسع الذي أقيم أمس السبت بتعز مع منظمات المجتمع المدني والفاعلون من النساء والشباب والشخصيات الاجتماعية من محافظتي تعز ولحج؛ على ضرورة دعم تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني باعتباره منجزاً تاريخياً لليمنيين وإيجاد توجه حقيقي لبلورة تلك المخرجات وتنفيذها على أرض الواقع في إطار مزمن؛ مشيرين الى أن نظام الأقاليم سيضمن إنهاء التحكم المركزي الذي أعاق مسيرة البناء والتنمية وضرورة أن تقوم الأقاليم بكل صلاحياتها.

وشدد المشاركون في اللقاء الذي أقامه فريق "رسل الحوار" تحت شعار" من أجل تحفيز المواطنين للمشاركة في بناء الدولة المدنية الحديثة" بمشاركة 300 ناشطة وناشط من مختلف التيارات والاتجاهات في تعز ولحج على أهمية الدولة المدنية ومضمونها وضرورة وجودها حتى لا يهمش فيها أحد أياً كان؛ داعين الى تكريم كل الذين ضحوا من أجل اليمن والشهداء في مختلف مراحل النضال الوطني وأن يكون لهم حضور حقيقي في كل المناسبات.

معتبرين أن ثقافة التسامح يجب أن تسود لتكوين بداية مدنية حقيقية ونحن على أعتاب الدولة الحديثة .

وكان وكيل محافظة تعز رشاد الأكحلي قد تحدث في افتتاح الملتقى, لافتا الى ضرورة تشكيل لجنة دستورية متخصص لصياغة الدستور حتى تجسد العمل المدني بصوره المثلى, وقال: لا بد من التكريس لثقافة الدولة المدنية والعمل على أن تكون هاجساً كل المواطنين لنصنع مستقبل اليمن, مشددا على أهمية إيجاد توجه حقيقي لنزع السلاح ليكون الجميع محكوماً بالنظام والقانون وليس بالقوة والسلاح.

من جانبه أشار ممثل فريق "رسل الحوار" محمد عزان الى برنامج الفريق يهدف الى تشكيل رأي عام مؤيد للحوار الوطني من خلال إنشاء حوارات مجتمعية للدفع بالجماهير الى التفاعل الإيجابي في بناء الوطن الجديد, منوها بأن الدولة المدنية دولة المساواة والمواطنة والمحقوق المكفولة للجميع ، وهي من تضمن الاستقرار والأمن والتعايش والقبول بكل الأطراف والآراء.

فيما تطرق د.عبدالله الذيفاني والناشطة الحقوقية وداد البدوي والأستاذ محمد الأشول والناشطة عن ائتلاف نساء لحج أريج راشد إلى المسائل الاجتماعية وأهمية ممارستها من قبل كل المواطنين, بالإضافة الى الدستور وأهميته باعتباره العقد الذي يتفق عليه الجميع بعيداً عن الانتماءات الضيقة والولاءات غير الوطنية والتركيز على العلم والمعرفة, لافتين الى أن الدولة المدنية يجب أن يكون لها حضور حقيقي في كل المناطق والأقاليم.

د. عدنان بن عبد الله الشيحة

الاستثمار الخليجي في اليمن .. ضرورة أمنية وفائدة اقتصادية

الواقع والتاريخ يقولان إن اليمن يمثل طرفا رئيسا في منظومة دول الجزيرة العربية لا يمكن إهماله في أي معادلة تستدعي الحفاظ على استقرار المنطقة أمنيا وازدهارها اقتصاديا، خاصة في ظل الظروف المتأزمة التي تعيشها المنطقة والتحديات الكبيرة والمتسارعة التي تواجهها. واليمن، بعمقه التاريخي وتركيبته السكانية ووضعه الاقتصادي وثقافته القبلية، مختلف عن دول الخليج العربية، على الرغم من وجود مشترك الدين واللغة والجوار. وربما كان ذلك في نظر بعض المحللين عائقا لاندماج اليمن في منظومة دول مجلس التعاون الخليجي.

هذه الفجوة الاقتصادية بين اليمن وجيرانه الأغنى اقتصاديا كانت وما زالت مرتكز العلاقة بين اليمن ودول الخليج. ومع أن المسؤولين في اليمن والدول الخليجية أدركوا أهمية دعم اليمن ماليا من خلال مساعدات وقروض ميسرة، إلا أن تلك العلاقة يمكن وصفها بالمبتورة دون تفاعل وتأسيس لعلاقة اقتصادية متبادلة ومستديمة وفائدة مشتركة للطرفين. وهذه هي إشكالية العلاقة الاقتصادية بين اليمن وجيرانه التي تنطلق من التركيز على الجانب الأمني ووضع حلول وقتية وإدارة أزمات، ما تلبث أن تعاود المشكلات الظهور مرة أخرى، ومن ثم الدخول في الدوامة نفسها. ولا شك أن اليمن، بتركيبته القبلية وتنوعه الثقافي والمذهبي وحتى تضاريسه الجبلية، يشكل تحديا وتهديدا أمنيا مخيفا لجيرانه، والسبب صعوبة السيطرة على القبائل وضبطها.

وعندما تواجه السلطات الرسمية في اليمن وجيرانه هذا الانفلات الأمني الشعبي يصعب بل يكاد يكون من المستحيل السيطرة عليه والتعامل معه في إطار قانوني تنظيمي مؤسسي. فعندها تكون المواجهة مع عدو هلامي يأتي من عدة اتجاهات وبأشكال وصور متعددة، وقد يستغل من أطراف أجنبية لزعزعة أمن المنطقة وإضعافها.

ولذا لم تكن المساعدات الخليجية مجدية في تحقيق الأمن على الأقل في المدى الطويل، حتى إن قللت من حدة المشكلة، إلا أنها كانت وقتية. وهذا ما عزز حالة الكر والفر في المجال الأمني على الحدود لأن الطرفين كانت نظرتهما مالية وليست اقتصادية إنتاجية.

فالدعم المالي السريع يأتي بنتائج سريعة على الأرض لأن المسيطرين والنافذين في اليمن يستفيدون استفادة مباشرة على المستوى الشخصي، وكذلك المنتمون إليهم قبليا والموالون لهم سياسيا، ولذا فهو محدود التأثير في دائرة ضيقة من المستفيدين، ومن ناحية أخرى، لا يتم توظيف الدعم المالي السخي في إنشاء مشاريع وخدمات عامة تسهم في عملية التنمية وتلبي الاحتياجات المجتمعية لليمنيين.

بل إن هذا الدعم كان يراه بعض اليمنيين بنظرة سلبية على أنه تدخل في شؤون اليمن الداخلية، ما يؤجج العداء ويذكي نار الفتنة داخل اليمن ومع جيرانه. وهكذا نجد أن المساعدات المالية السخية لم تؤت ثمارها ولم تصلح حال الاقتصاد اليمني ولا عموم اليمنيين وظلت الأمور كما هي عليه دون تغيير جذري يصب في مصلحة جميع الأطراف. وطالما نُظر للعلاقة بين اليمن وجيرانه على أنها علاقة غير متكافئة وناضجة فستغيب المصلحة المشتركة المستديمة.

والمقصود بالعلاقة غير المتكافئة أنه عندما ترى دول الخليج أن عليها دعم اليمن لاتقاء شر الإرهاب، واليمن يرى أن الدعم مقابل توفير الأمن وضبط الحدود. وبذلك لا تستقيم الحال ولا بد أن تكون هناك نظرة أكثر عمقا وشمولية وصياغة استراتيجية طويلة المدى تنطلق منها العلاقة بين اليمن وجيرانه تؤسس لعمل مشترك ينقل اليمن إلى دولة منتجة اقتصاديا بدلا من النظرة الأمنية الضيقة.

لقد غاب عن العلاقة اليمنية - الخليجية الجانب الاقتصادي الإنتاجي، ولم يتم إدراك أن اليمن يمتلك ميزات اقتصادية مشجعة للاستثمار. فالهاجس الأمني هو المسيطر على العلاقة، خاصة في ظل الظروف المضطربة التي يتم فيها تطوير تلك العلاقة، ما فوت الفرصة لاستثمار تلك الميزات الاقتصادية لمصلحة الطرفين. فالسوق اليمنية الكبيرة سوق واعدة للسلع الخليجية، وفي الوقت نفسه تمثل العمالة اليمنية الرخيصة عامل جذب للمستثمرين الخليجيين.

وإذا ما تم وضع خطة عشرية مشتركة للتنمية الاقتصادية في اليمن تمنح فيها الشركات الخليجية ميزات مالية وضريبية ومنح أراض ودعماً تشريعياً وتسهيل الإجراءات، فإن ذلك سيكون انطلاقة حقيقية لتطوير الاقتصاد اليمني وزيادة إنتاجه. ليس ذاك فحسب، ولكن المهم ستكون هذه الشركات بمثابة آلية لتوزيع الدخل ورفع مستوى متوسط دخل الفرد اليمني وتقديم خدمات ومشاريع ذات نفع عام وبنى تحتية تدفع نحو تمكين اليمن من التحول إلى بلد منتج. هذه الخطة المشتركة تكون بمثابة خطة طريق لتوظيف الإمكانات المالية والطبيعية والقدرات البشرية نحو الارتقاء بالاقتصاد اليمني. الفكرة هنا هي ردم الهوة الاقتصادية بين اليمن وجيرانه، ليس بمساعدات مالية دون قيد أو شرط ودون هدف استراتيجي يراد تحقيقه لا تلبث أن تتلاشى تأثيراتها إلى الأبد، ولكن ببناء مصانع وتأسيس شركات وإنشاء بنية تحتية في إطار مؤسسي واضح المعالم، وبتنسيق مشترك من أجل منفعة متبادلة، وهدف أن يكون اليمن أقوى اقتصاديا ويعتمد على نفسه وينهض تنمويا ليكون عضوا مساهما في منظومة مجلس التعاون الخليجي. قدر اليمن ودول الخليج أن يعيشوا في السفينة نفسها، وحان الوقت لكلا الطرفين أن ينظرا للمستقبل بنظرة مشتركة ليس بمفهوم المصلحة الذاتية "أنتم ونحن" ولكن من منطلق نحن جميعا. هكذا يتحقق الأمن الاقتصادي الذي هو أساس السلم الاجتماعي والانضباط الأمني والتنمية الإقليمية التكاملية وسوق مشتركة ومنتجات تنافسية وقطاع تصدير يجلب دخولا إضافية لاقتصاد المنطقة.

في هذه المعادلة الجميع رابح وأهم تلك الأرباح أن الأمن والتنمية الاقتصادية تحققا معا. لا بد من العمل من الآن على وضع تلك الاستراتيجية التنموية والاتفاق على سبل ومراحل تنفيذها وتحديد الأدوار والمسؤوليات بين جميع الأطراف. وتنفيذ الاستراتيجية لن يكون دون تكاليف اقتصادية واجتماعية وحتى سياسية ولكنه السبيل الوحيد لجعل اليمن ودول الخليج سعيدة.

*نقلا عن صحيفة "الاقتصادية" السعودية.